سياسة يوغسلافيا الإقتصادية ١٩٦٥-١٩٧١

(دراسة تـأريخية)

أ.د. وليد عبود محمد

جامعة بغداد/كلية التربية

آبن رشد للعلوم الإنسانية/قسم التاريخ

م. د. وسام هادي عكار

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد

/ الكرخ ٢

سياسة يوغسلافيا الإقتصادية (١٩٦٥-١٩٧١)
(دراسة تأريخية)

أ.د. وليد عبود محمد

م. د. وسام هادي عكار

abstract

A number of sources considered the definition of economic policy as a set of political, economic, legislative and social measures aimed at influencing the course of national economic activity, or controlling it to develop it according to a specific philosophy, style and speed, through taxes, fixing prices, creating jobs, of other procedures. Accordingly, the Yugoslavia government sought economic development through the optimal investment of natural resources, increased labor productivity, the development of technical industries, and the formation of capital by increasing domestic savings, thus contributing to economic stability and development in all sectors.

The research focused on the economic policy of Yugoslavia since the 1965 Economic Reform Act was introduced to the global financial crisis of 1971 and its reflection on the Yugoslavia economy, which forced the government to amend the constitution. The first was a geographical and historical overview of Yugoslavia and the nature of its economic system up to 1965. The second axis addressed the economic policy of Yugoslavia, which focused on the self-management system after the elimination of Soviet domination and its impact on the labor force and the local market. While the third axis concerned

the study of the most important economic, agricultural, industrial and commercial resources of Yugoslavia, and their impact on guiding the general economic policy of the years (1965-1971).

المقدمة:

ذَهَبتْ عدد من المصادر إلى تعريف السياسة الإقتصادية بأنها مجموعة من الإجراءات السياسية والإقتصادية والتشريعية والإجتماعية الهادفة للتأثير في مسار النشاط الإقتصادي الوطني ، أو التحكُم فيه لتطويرهِ عَلىٰ وفق فلسفة مُعينة ونَمط وسرعة مُحدَّدَينِ ، وذلك عن طريق الضرائب وتثبيت الأسعار وإيجاد فرص العمل وتعزيز الصادرات وتحرير التجارة وغيرها من الإجراءات الأخرى. وعَلىٰ وفق ذلك سَعَتْ الحكومة اليوغسلافية إلىٰ التنمية الإقتصادية عن طريق الإستثمار الأمثل للموارد الطبيعية وزيادة إنتاجية العمل وتطوير الصناعات التقنية ، وتكوين رأس مال بزيادة الإدّخار المحلي ، بما يُسهم في الإستقرار الإقتصادي وتطويره في القطاعات كافة.

جاء هذا البحث ليُسلط الضوء عَلىٰ سياسة يوغسلافيا الإقتصادية منذُ إعلان قانون الإصلاح الإقتصادي عام ١٩٦٥ إلىٰ أزمة النقد العالمية عام ١٩٧١ وإنعكاسها عَلىٰ الإقتصاد اليوغسلافي ، ما إضطر الحكومة إلىٰ تعديل الدستور. قُسِّم البحث إلىٰ ثلاثة محاور ، قدم الأول منها لمحة جغرافية وتأريخية عن يوغسلافيا وطبيعة نظامها الإقتصادي حتى عام ١٩٦٥. وتصدى

المحور الثاني إلىٰ سياسة يوغسلافيا الإقتصادية التي ركزت عَلىٰ نظام الإدارة الذاتية بعد التخلُص من الهيمنة السوفيتية ، وأثرهُ في القوى العاملة والسوق المحلية. في حين إهتم المحور الثالث بدراسة أهم موارد يوغسلافيا الإقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية ، ومدىٰ تأثيرها في توجيه مسار سياستها الإقتصادية العامة للأعوام (١٩٦٥-١٩٧١).

أولاً: لمحة جُغرافية وتأريخية عن يوغسلافيا حتى عام ١٩٦٥

تقع يوغسلافيا البالغة مساحتها نحو(٢٥٥,٨٠٤ كم^{٢}) في جنوب شرق أوربا ، ويحدُّها من الشمال المجر والنمسا ، ومن الجنوب البانيا واليونان، ومن الشرق بلغاريا ورومانيا ، ومن الغرب بحر الأدرياتيك وإيطاليا[١]. ويُعَدُّ الشعب اليوغسلافي من أكثر شعوب أوربا الشرقية تنوعاً، إذ يتكون من مجموعات إثنولوجية عدة ، أبرزها الصربيون والكرواتيون والبوسنيون والسلوفينيون والألبانيون والمقدونيون[٢]. ولهذا التنوع أثرهُ في لغاتها المحلية ، التي توزعت بَيْنَ المقدونية والصربية والكرواتية والمجرية ، أما الديانات ، فقد شكل الأرثوذكس نحو نصف السكان في حِينٍ شمل الكاثوليك ثلثهُ والباقي من البروتستانت والمُسلمين[٣].

أدت الحرب العالمية الأولى إلىٰ تأسيس دول عدة ، ولاسيما مملكة يوغسلافيا(١٩١٨-١٩٤١)، وعند نشوب الحرب العالمية الثانية وسقوط أغلب الدول المجاورة لها بقبضة الألمان - بإستثناء اليونان - أعلنت يوغسلافيا

مُساندتها لدول المحور[٤] عام ١٩٤١، مُخالفة بذلك رغبة مواطنيها ، فإنتفض الشعب عَلىٰ الحكومة وأجبر ملكها(بيتر الثاني Peter II ٩ تشرين الأول ١٩٣٤- ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٥) ووزراءه عَلىٰ الهروب من البلاد. وفي غضون ذلك غزت الجيوش الألمانية يوغسلافيا ، ما أدى إلىٰ ظهور مقاومة شعبية داخلية بقيادة (جوسيب بروز تيتو Josip Broz Tito)[٥] أدت دوراً مُهماً في تحرير البلاد بمؤازرة القوات السوفيتية عام ١٩٤٥[٦].

وفي أثرِ تحريرها ألغت يوغوسلافيا ، الملكية وأصبحت جمهورية في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٥ تحت إسم (جمهورية يوغوسلافيا الشعبية الإتحادية)، التي أصدرت أول دستورٍ رسمي لها في كانون الثاني ١٩٤٦. وأصبح تيتو رئيساً للجمهورية التي ضمت كلاً من(صربيا ، كرواتيا ، سلوفينيا ، البوسنة والهرسك ، الجبل الأسود ، مقدونيا). وعندما بدأت عملية بناء الدولة ، وإتساقاً مع الظروف التأريخية والإجتماعية للبلاد ، وضع الحزب الشيوعي اليوغسلافي برئاسة تيتو ، برنامجاً لإرساء أُسس بناء الإشتراكية الضامنة لتطوير البلاد عَلىٰ نمطٍ تجربة الإتحاد السوفيتي ، ولاسيما بصَدَد تطبيق نظام المُلكية العامة لوسائل الإنتاج والتحول الإشتراكي للريف وتحقيق الوحدة السياسية للطبقات العاملة[٧].

سارت يوغسلافيا للمُدة (١٩٤٥ - ١٩٤٨) عَلىٰ النهج السوفيتي نفسه في الجانبَيْنَ السياسي والإقتصادي ، حتى ظهرت الخلافات بَيْنَهما بسبب رفض تيتو الهيمنة السوفييتة عَلىٰ شؤون البلاد ، ما أدى إلىٰ قطع علاقاتهما عام

١٩٤٨، وإعلان تيتو إعتماد سياسة مُحايدة دولياً. وخلافاً لدول شيوعية عدة في أوروبا الشرقية ، حررت يوغسلافيا نفسها عَلىٰ نحوٍ شُبة كامل من الإرتباط بالإتحاد السوفيتي ، بالرغم من تقدير تيتو لموقف الزعيم السوفيتي (جوزيف ستالين Joseph Stalin ١٩٤١-١٩٥٣)[٨] في مُساندتهِ لتحرير بلاده من قبضة الألمان، إلا أن العلاقة بَيْنَهما شابها التوتر بسبب إنشاء السوفيت قواعد عسكرية بالقرب من الحدود اليوغسلافية ، ورغبة تيتو في إيجاد إقتصاد قوي ومُستقل عن الإتحاد السوفيتي[٩].

رأى تيتو أن التعاون مع الدول الإشتراكية يجب أن يكون من زاوية التكافؤ بَيْنَ الجميع ، والحق في تحديد شكل الكفاح المتواءم مع الشعب وخصائص المُجتمع من أجل تحقيق الإشتراكية ، لذا أبدى مُقاومته لكافة أشكال الهيمنة الستالينية بخصائصها وأفكارها السياسية والإيديولوجية المعروفة ، والمُحاولات الرامية إلىٰ توجيه سياستي يوغسلافيا الخارجية والداخلية. وبما أن مثل ذلك التوجه المُستقل ليوغسلافيا الإشتراكية لم يكُن يتماشى مع مُخططات الهيمنة التي رسمها ستالين والمعروفة بـ(الستار الحديدي Iron Curtain)[١٠]، شن الـ (كومنفورم Cominform) [١١]، والأحزاب الشيوعية الشيوعية الأخرى في الدول الإشتراكية ، هجومهم عَلىٰ الحزب الشيوعي اليوغسلافي. وجراء ذلك تحملت يوغسلافيا حصاراً إقتصادياً فرضتهُ عليها جميع دول أوربا الشرقية وكاد يُهدد وجودها ، بَيدَ أن الثقة الكبيرة التي أولاها الشعب للزعيم تيتو ، مكّنتهُ من مُقاومة الضغط الذي مارسهُ ستالين ، ولاسيما

بعد جهوده الحثيثة التي بذلها من أجل التغلب عَلىٰ الآثار الصعبة الناتجة عن الحصار الإقتصادي المفروض من قبل البلدان الإشتراكية(١٢).

وجه الحزب الشيوعي اليوغسلاقي في تشرين الثاني ١٩٥٢، إتهامه إلى ستالين بمُحاولة تسخير الأحزاب الشيوعية كوكالات وأدوات لسياستهِ التوسعية ، وعليه قرر الحزب في مؤتمرهِ السادس عام ١٩٥٢ تغيير أسمه وفروعه الأقليمية إلىٰ(رابطة الشيوعيين في يوغسلاقيا League of Communist of Yugoslavia). وفي الوقت الذي أضحى فيهِ الحزب قائداً للمُجتمع ، دعا إلىٰ فصل أجهزة الدولة والسلطة عنه. كما أُنتخب تيتو في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٥٣ رئيساً للجمهورية اليوغسلاقية ، بعد إستحداث المنصب من قبل البرلمان الإتحادي(١٣). وبصدَد الوضع الإقتصادي، فقد بادر تيتو بإتخاذ كافة الإجراءات التي تُسهم في تطويره وبناء المُجتمع ، ولاسيما سعيه إلى التحديث وإعتماد مبدأ الترشيد والعقلانية في الإنتاج ودعم القطاع الخاص وتحقيق الإكتفاء الذاتي للسلع الضرورية ، وتطوير مفهوم المُجتمع الإشتراكي ، بما يضمن الملكية الخاصة لجميع الإفراد دون تمييز(١٤).

في ضوء ما تقدم ، يُمكن القول أنهُ برغم صُغر مساحة يوغسلاقيا ، ألا أنها إستطاعت بفضل حُنْكَة سياسّيها ، ولاسيما تيتو الذي تخلص من الضغوطات الخارجية وإعتمد نهجاً إقتصادياً ونظاماً إدارياً ذاتياً توائم ومُتطلبات المرحلة ، الأمر الذي أنعكس إيجاباً عَلىٰ نجاح السياسة الإقتصادية اليوغسلاقية وتطورها.

ثانياً: أثر نظام الإدارة الذاتية في سياسة يوغسلافيا الإقتصادية (١٩٦٥-١٩٧١)

إختلفت السياسة الإقتصادية بكونها مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة للتأثير في النشاط الإقتصادي ، من حيث المُحتوى والوسائل المُعتمدة وطبيعة الأهداف الساعية إلى تحقيقها ، وذلك بإختلاف طبيعة السلطة والنظامين الإقتصادي والإجتماعي الذي رسمتهُ تلك السياسة(١٥).

في ضوء ذلك أعلنت يوغسلافيا في حزيران ١٩٦٥ قانون الإصلاح الإقتصادي ، إعتماداً عَلىٰ النمط الإشتراكي اللامركزي المُحفّز للأرباح ، وإعتماد السوق عنصراً أساسياً في النظام الإقتصادي الجديد. ومن بَيْنِ أهم خطوات الإصلاح الإقتصادي ، العمل بنظام (الإدارة الذاتية Self-management) الذي يعني إخضاع الإنسان نفسَهُ لمُجموعة من القواعد والخُطط المُتعلقة بالإنتاج وساعات العمل والأجور، وواجبات الأفراد وقرارات العمل اليومية ، مع الشُّعور بالرّقابة والتّحكُّم الذّاتيين. وعَزّت يوغسلافيا مسوغّات إعتمادها ذلك النظام بكونها مُجتمع ذو أعراق مُتعددة وحدود مفتوحة، وسعيها إلىٰ التوزيع العادل للثروة وتطوير التنمية الإقتصادية. وعليه فأن السمة الأكثر وضوحاً في المنشآت الإقتصادية اليوغسلافية هي الإدارة الذاتية من قبل العُمال التي تمثل حجر الزاوية فيها ، وبإستثناء الزراعة والمشروعات الصغيرة

التي تستخدم أقل من خمسة أشخاص ، فأن الدوائر الحكومية والمُنظمات الإجتماعية كالبريد والمدارس المحلية ، قد خضعت للإدارة الذاتية(١٦).

وطبقاً لنظام الإدارة الذاتية اليوغسلافي فأن الدولة هي التي تملك رأس المال والبنىٰ التحتية ووسائل الإنتاج وغيرها ، وتتمتع بحقوق مُلكيتها تلك في حالِ تصفية المشروع ، وعَلىٰ الأخير تنفيذ مايترتب عليه من إلتزامات ماليه. ولما كان العامل ليس ملكاً لجهة ما ، لذا ليس هُناك من ضمانٍ مُطلق لعملهِ ، إذ يُمكن تعطيله عن العمل في حالات مُعينة مثل قلة الطلبَيْنَ الداخلي والخارجي عَلىٰ السلع والخدمات ، أو حدوث أزمات عالمية تؤثر في المواد الأولية لوسائل الإنتاج(١٧). من جانب آخر للعمال حق إختيار مجلسٍ عُمالي وإداري من بَيْنَهم عن طريق الإقتراع السري لمُدة أربعة أعوام قابلة للتجديد ، وللمجلس صلاحية إتخاذ القرارات الرئيسة التي يُعهد عَلىٰ مجلس الإدارة تنفيذها ، ولا يمكن إقالة أعضاء المجلسين. ولأي مشروع هناك مُدير إجرائي مسؤول عن تنظيم الإنتاج تنفيذاً لأوامر المجلسين وللقوانين والتعليمات الخاصة بتنظيم وعمل المشروع ضمن الحدود التي يُجيزها القانون ، مثل تحديد الأجور وتوزيع صافي الأرباح ، وإعادة (الإستثمار Investment) الذي يُمثل الزيادة الصافية من رأس المال الحقيقي للمُجتمع ، الحاصل عن زيادة الطاقة الإنتاجية. بمعنى أن مجلس العُمال يؤدي الوظائف التي يقوم بها مجلس الإدارة في المؤسسة الرأسمالية ، بَيدَ أن التبايُن الرئيس هو أن المُدراء اليوغسلاف

يُنتخبون من قبل العُمال وليس عن طريق المُساهمين ، كما هو الحال في المؤسسات الرأسمالية[١٨].

وعَلىٰ الرغم من أن توظيف العُمال إعتمد عَلىٰ المُنافسة الحُرة ، إلا أن للموظفين الحكوميين والحزب الشيوعي ونقابات العُمال والقوى الخارجية دوراً مُهماً فيهِ ، ولاسيما في الأعوام الأولى من العمل بنظام الإدارة الذاتية ، إذ عُين مُدراء عدة من ذوي المناصب الحزبية العالية ، وذلك للدور المُهم والمسوؤل الذي يضطلع بهِ المُدير ومجلس العُمال في تطوير وتنفيذ خطة عمل أي مشروع. وإن الإستثناء الرئيس في ذلك مثلتهُ الهيمنة الخارجية عَلىٰ الإعتمادات المالية المُخصصة للإستثمار ، وبقدر تعلق الأمر بالعُمال ، فأن أي مشروع يهدف إلى زيادة دخلهم الصافي ، لم يسلم هو الآخر من التأثيرات الخارجية ، إذ تستوفي الحكومة الكثير منهُ عن طريق الضرائب[١٩].

وقبل عام ١٩٦٥ إعتمدت خزينة الدولة عَلىٰ الضرائب العالية المفروضة عَلىٰ الصناعة والزراعة ، وبهدف الوصول إلىٰ التوازن بَيْنَ الأقاليم وزعت الإعتمادات المالية التي وفرتها الحكومة للإستثمارات عَلىٰ أُسسٍ سياسية وإدارية ، وقد شحت تلك الإعتمادات بعد إعلان الإصلاح الإقتصادي. وفي هذا السياق أبدت الحكومة اليوغسلاقية خشيتها من ميل العُمال إلىٰ تخصيص نسبة أكبر مِما ينبغي من الدخل الصافي لصالحهم بصيغة أجور عالية ومكافآت ، نظير نسبة ضئيلة تذهب للدولة صاحبة رأس المال. وهناك ما يؤيد ذلك الرأي نظرياً ، كما ثبُت عملياً أن مُعدلات إدخار المنشأت إنخفضت من

٢٤ ٪ عام ١٩٦٥ إلىٰ ١٧ ٪ عام ١٩٧١، إي المُدة التي كانت فيها ضوابط الحكومة المُتعلقة بتوزيع الدخل أقل شدة. ولو أُخِذَ بنظر الحسبان إن هدف الإصلاح الإقتصادي اليوغسلاقي ، هو تحقيق تنمية شاملة لكل مفاصل الدولة المُعتمدة عَلىٰ إيرادات تلك المنشأت ، فأنهُ سيؤثر عَلىٰ إنخفاض مُعدلات الضرائب ، وسيُسهم إرتفاع الأجور في ظاهرة التضخم التي سادت البلاد خلال تلك المُدة [٢٠].

والسؤال الذي يُطرح هنا ، ما هي طبيعة الأهداف الرئيسة للمُنشأت اليوغسلاقية ؟ والقوىٰ الخارجية التي تؤثر في تلك الأهداف أو تُغيرها ؟ إن نظرية النظم الإقتصادية ذات الإدارة الذاتية تفترض إن هدف أي مُنشأة تتبنىٰ ذلك النظام ، هو زيادة الحد الأعَلىٰ للدخل الصافي لكل عامل، وعليه فإن المؤسسات اليوغسلاقية تولي أهمية كبيرة لزيادة الحد الأعَلىٰ لدخول عمالها. ومع ذلك فإن نسبةً عاليةً من تلك المؤسسات أكدت عَلىٰ ذلك الأمر بعد إصلاحات عام ١٩٦٥، ما فرض عَلىٰ العُمال اليوغسلاف الإهتمام بالأداء الجيد والطويل الأمد لمؤسساتهم ، ولاسيما في بلدٍ إشتراكي ذي مُعدلٍ عالٍ نسبياً من البطالة[٢١].

عَلىٰ أن هناك قوى خارجية ما تلبث أن تظهر عندما لا تتوافق أهداف المُنشأت التي تعتمد نظام الإدارة العُمالية مع مصالح المُجتمع ، وفي مُقدمتهم الحكومة اليوغسلاقية ورابطة الشيوعيين. وهناك بعض الأمثلة عَلىٰ ذلك التدخل التي توضح إستعمال الرقابة المُباشرة عَلىٰ تلك المؤسسات، كالقرارات المُتخذة

في تخصيص الموارد. فالمُنشأت التي تمتلك درجة مُعينة من القوى الإقتصادية إضطرت الحصول عَلىٰ موافقة السُلطات العُليا عَلىٰ أسعار مُنتجاتها ، وقد إرتفعت قيمة تلك الضوابط بعد العمل بقانون الإصلاح الإقتصادي عام ١٩٦٥، إذ لم يكُن النظام المصرفي المركزي مُنظماً عَلىٰ أساس الإدارة الذاتية للعُمال ، وكان لذلك النظام تأثيرهُ في عملية الإقتراض لتتوافق مع المصالح الإقليمية والمحلية ، وعليه فإن إحدى القوى الخارجية المُهمة للغاية ، جسدتها هيمنة الدولة عَلىٰ التبادل الخارجي النادر حصوله[٢٢].

وبرغم أن رابطة الشيوعيين اليوغسلاف لا تمتلك تلك القوة المركزية التي تتميز بها الأحزاب الشيوعية في الإتحاد السوفيتي والصين وبقية بلدان أوربا الشرقية ، إلا إنها إحتلت مكانة مُهمة ، إذ أثَّرت في التعيينات فكان العديد من المُدراء ، ولاسيما بعد عام ١٩٦٥ من أعضاء رابطة الشيوعيين ، وغَدت النقابات العُمالية البديل عن المُنظمات الحزبية المحلية. فضلاً عن ذلك سعت المُنشآت للمحافظة عَلىٰ روابط قوية مع السياسين المحليين والمصارف الإقليمية، وذلك بغية ضمان حمايتها في حالة مواجهة أية مشاكل مالية [٢٣].

وبما أن الخسارة المُستمرة تعني الإلغاء الحتمي لأي مشروع إقتصادي، تمتعت الحكومة اليوغسلافية بنزعة قوية جَسَّدَتها السلطات المحلية والمصارف في كفالة المُنشآت الخاسرة ، وظَلَّت تلك المُمارسة سارية المفعول ، برغم مُحاولات إصلاحات عام ١٩٦٥ تغييرها بتقديم الكفالة عن طريق المُساعدات والقروض الضئيلة الفائدة. ففي عام ١٩٦٨عجزت ثمانمائة مُنشأة عن تغطية

مُتطلبات الدخل الشخصي ودفع الأجور، ما إضطُرها إلىٰ الإستعانة بالمصارف والسُلطات الحكومية. بَيدَ أن ذلك لا يعني إن عمل المُنشآت لا يؤول إلىٰ الإخفاق في يوغسلافيا، بل عَلىٰ العكس ، ففي عام ١٩٦٨ صُفِّيتْ أعمال مائة وثمانية وعشرون منشأة بفعل خسارتها(٢٤).

من جانب آخر سمح قانون الإصلاح الإقتصادي لعام ١٩٦٥ تأسيس مُنشأة جديدة من قِبل مجموعة من الأفراد أو الشركاء ، إذا كان عدد العُمال يقل عن خمسة أشخاص ، وبعد نمو تلك المُنشأت من حيث رأس المال وعدد العُمال ، ينبغي تحولها إلىٰ مؤسسة ذات إدارة عمالية إشتراكية ، بعد تعويض المؤسسين لها. وفي حالات أُخرى يُمكن للهيئات الحكومية القومية أو للسُلطات الإقليمية والبلدية تأسيس مُنشآت جديدة ، ثم تحويلها إلىٰ العُمال لغرض الإدارة الذاتية(٢٥).

وفي صدَد تحديد أجور العُمال في يوغسلافيا ، فأن قانون الإصلاح الإقتصادي فرض عَلىٰ المُنشآت التي تدار ذاتياً تأمين الحد الأدنى من الأجور السنوية للعمال. عَلىٰ أن يعتمد باقي الأجر عَلىٰ الأداء الجيد لها ، فإذا أخفقت في الحصول عَلىٰ الدخل الصافي الكافي لتغطية الأجور المضمونة ، تضطر المنشآت إلىٰ تغطيتها من الإعتمادات المالية الإحتياطية ، أو الحصول عَلىٰ قروض مُيسرة من الحكومة المركزية لدَعم الأجور. وتقع تلك المسؤولية عَلىٰ عاتق مجلس العُمال بالتعاون مع أكبر المُساهمين في المُنشأت وفق المبدأ الإشتراكي القائل " **كل يأخذ حسب مُساهمته**" (٢٦).

ويُعزى نجاح عدد من المُنشآت دون غيرها في يوغسلافيا ، إلىٰ عوامل تتعلق بأداء العُمال عَلىٰ نحوٍ مُباشر، فمن الطبيعي والحال تلك أن يؤدي عُمالٌ المُهمة نفسها ، إلا أنهُم ينتسبون إلىٰ مُنشآت مُختلفة ويتقاضون أجوراً مُتباينة ، ولاسيما في المُنشآت التي تضم عدد كبير من العُمال ورأس المال أو تلك التي تحتل مركزاً مُهيمناً في السوق. ومع أن ذلك وطبقاً لدراسة أعَدها الخبير المالي والإقتصادي الأميركي(هوارد م. وَتشيل Howard M. Wachtel) ، فإن مُتغيرات الأجور هي أقل في يوغسلافيا مِما عليه في أغلب بلدان أوربا الغربية ، ويُعزي ذلك إلىٰ نظام الإدارة الذاتية الذي يُحدد مُستوى وتوزيع الأجور بَيْنَ العُمال [٢٧]. وعلى الرغم من إعتماد نظام الإدارة الذاتية للعُمال في المُنشأت اليوغسلافية ، إلا أن ذلك لم يُقلل من الإضرابات التي غالباً ما دعت إليها مجموعات مُحددة من عُمال النقل وغير الماهرين ، إحتجاجاً عَلىٰ مُتغيرات الأجر المُتخذة من قِبل مجالس العُمال ، التي يكون تأثُيرها ذا أبعاد سياسية أكثر من كونهِ إقتصادي[٢٨].

غَدت سوق العُمالة في يوغسلافيا عُرضة لحالات حرجة أثنتهُ من أن يكون سوقاً مرنة إلىٰ درجة كبيرة ، ويُعزى ذلك إلىٰ فقدان الوظائف في المؤسسات التي تدفع أجوراً عاليةً ، وغالباً ما تذهب إلىٰ الأقارب والأصدقاء. كما أن المواقف المناوئة بَيْنَ الأقاليم منعت العُمال من قوميةً مُعينةً السفر لإقليم آخر تسكنهُ قومية أُخرى. عَلىٰ أن هناك جانب إيجابي في سوق العمل ، يتمثل بحُرية العامل بالسفر للعمل في أوربا ، بحسب سياسة الحدود المفتوحة

التي تُعَدَّ يوغسلافيا جزءاً من سوق العُمال الأوربي الغربي ، الأمر الذي مثل فيه صمام أمان للعُمال العاطلين من الشباب(٢٩).

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلىٰ دور التخطيط الإقتصادي(٣٠)، في تطور سياسة يوغسلافيا الإقتصادية ، إذ دعم (مكتب التخطيط المركزي - Central Planning Bureau C. P. B)، التنمية الإقتصادية فيها ، برغم مُحاولة الحكومة التحول من إقتصاد موجه بشكل صارم إلىٰ إقتصاد ذي جهاز تخطيطي محدود. مع ذلك تُعَدَّ التغييرات الحقيقية في ذلك المجال مُعتدلة ، إذ أعدَّ المُختصون اليوغسلاف الخطط الإقتصادية القومية التي لاتتضمن أهدافاً خاصة بالمُنشأت ، بدليل عدم إجبار أي مؤسسة منذ عام ١٩٦٥ بإنجاز الخطة المرسومة لها. وعليهِ وصف التخطيط في يوغسلافيا بأنهُ موجه بهدف جذب مشاريع القطاع الخاص وتوجيهها بإنتهاج مسار مُعين في الميدان الإقتصادي يتواءم مع الأهداف العامة لسياسة لدولة(٣١).

إعتمدت الصيغة الرئيسة للتخطيط الإداري في يوغسلافيا عَلىٰ التخطيط الإستثماري ، مع ذلك تأثرت عَلىٰ نحوٍ كبير قرارات الإستثمار بالعوامل السياسية ، ولاسيما تأثير الحكومة عَلىٰ تدفق الإعتمادات المالية بَيْنَ الأقاليم. وإستمر ذلك الأمر فاعلاً عَلىٰ الرغم من تأكيد إصلاحات عام ١٩٦٥عَلىٰ تحويل تخصيصات الإعتمادات المالية للإستثمار إلىٰ كل الأقاليم عَلىٰ نحوٍ(حيادي) في السوق. وظاهرياً أكدت الضغوط السياسية الإقليمية والمحلية على عدم إنجاز ذلك الهدف ، وعليه ظَلَّ تخصيص الإعتمادات

المالية الإستثمارية من قِبل السلطات السياسية الحالة الإستثنائية والرئيسة. وذلك ما يؤشر ضعف السياسة النقدية - التي هي مجموعة من القواعد التي تحكم إصدار وتداول الوحدات النقدية - بسبب المصالح المُتباينة بَيْنَ الأقاليم التي مَنَحتها مكانةً بارزة في توزيع الإعتمادات المالية فيما بَيْنَها[٣٢]. مع ذلك بَيْنَت الإصلاحات الإقتصادية لعام ١٩٦٥، إن تخطيط الإنتاج وتوزيعه يبقى إلىٰ حدٍ كبير عملية لامركزية (غير موجهة) في يوغسلاڤيا، وذلك من أجل الحفاظ عَلىٰ النموذج النظري (إشتراكية السوق) التي تعتمد عَلىٰ السوق بكونه آلة عن طريقها يُدار تخصيص الموارد[٣٣].

مَنَحت الحكومة اليوغسلاڤية حرية السوق للعمل دون قيود منذ عام ١٩٦٥، إذ سمحت لعددٍ من المُنشآت الإنتاج حسب خُططها الخاصة والبيع بالأسعار التي تُحددها ، مع وجود إستثناءات واضحة. وطرحت أسعار مُنتجات الشركات الإحتكارية المعروفة بـ(كارتل Cartel)[٣٤]، للمُفاوضات مع السُلطات الحكومية ، ليقرر بعدها أعَلىٰ سقفاً للأسعار التي تُدفع إلىٰ بعض المُنتجات الزراعية ، ومع ذلك حُددت في آواخر عام ١٩٦٩ نسبة ٦٠٪ من الأسعار حسب السوق دون تدخل الحكومة في ذلك [٣٥].

وفي السياقِ نفسه لم تلقَ المنافسة بَيْنَ الأسعار تشجيعاً من قِبل الحكومة اليوغسلاڤية، التي تعمل في ظِلِّ قوانين تُحجم تكوين الكارتلات ، في الوقت الذي سمحت فيهِ للمُنشآت الإرتباط ببعضها في شكل إتحادات عمل مُشتركة. عَلىٰ أن بُنية الإقتصاد اليوغسلاڤي لا تشجع المُنافسة بَيْنَ

المؤسسات، لذلك رُكز عَلىٰ القطاع الصناعي فيها بشكل أكبر من مثيلاتها في الأقطار الأوربية القريبة المُجاورة ، إذ أن القوة الرئيسية المُنافسة لهُ - الإستيراد - قَدْ خضع إلىٰ شروط عدة ، من أجل الحفاظ عَلىٰ السياسة السعرية للمُنتجات ، لأن تحقيق الإستقرار في ذلك القطاع يُعَدُّ عُنصراً مُهما في توجيه الإستثمار نحو المجالات التي تخدم الإنتاج الضروري لتلبية حاجات المُجتمع[٣٦].

ومنذ عام ١٩٧١ وقَعَ حدثان بارزان أثَّرا عَلىٰ نحوٍ كبير في سياسة يوغسلافيا الإقتصادية ، أولهما أزمة النقد العالمية في آب لعام ١٩٧١ ، والمعروفة بـ(صدمة نيكسون Nixon Shock)[٣٧] التي أعقبها تضخُم كبير في الأسواق العالمية. وثانيهُما التعديلات التي جرت عَلىٰ الدستور اليوغسلافي في كانون الأول ١٩٧١. وعَلىٰ الرغم من ذلك ظَلَّ نظام الإدارة الذاتية راسخاً بثبات في الإقتصاد اليوغسلافي ، مع وجود مُحاولات حكومية في التدخل بالسوق والتخطيط ، إذ قسمت التعديلات الدستورية الوضع الإقتصادي بَيْنَ الحكومة المركزية والأقاليم الإتحادية الستة ، بحيث تكون السياسة النقدية والضوابط عَلىٰ الأسعار والتبادُل الخارجي تحت إدارة الحكومة المركزية ، وأن تتخذ القرارات الأُخرى عن طريق الحكومات الإتحادية أو بالإستشارة مع المركز ، الأمر الذي يعني إن تلك القرارات جاءت مُتَوائِمَةً مع مصالح الأقاليم المُختلفة. كما دعت تلك التعديلات تأسيس عدد من مُنظماتِ العمل المُشترك عن طريق المنشآت ذات الإدارة العُمالية الذاتية ، للحفاظ عَلىٰ حقوق العُمال المُتعلقة بالترقية والمكافآت المالية[٣٨].

يُعَدَّ (التضخم Inflation) المُتمثل بالزيادة الكلية في الطلب والعرض عَلىٰ حد سواء ، والإرتفاع المُستمر والسريع في أسعار جميع السلع والخدمات المحلية ، المسؤول إلىٰ حدٍ كبير عن عدمِ الإهتمام المُتزايد في قوى العمل عام ١٩٧١. الأمر الذي أدى إلىٰ إعادة طرح قواعد جديدة وفق ما جاء في التعديلات الدستورية ، منها أن يُفرض عَلىٰ المُنشآت الدخول في إتفاقيات إجتماعية - لدعم سوق العمل - مع الحكومة ، التي يُمكن عَّدها سياسة خاصة في النظام الإقتصادي اليوغسلاقي ، إذ غَدت تلك الإتفاقات الموجه لمسار الأسعار وخطط المُنشأت بصدَد زيادة الإستثمار والأجور، كما ورسمت حدوداً عُليا ودُنيا لدخول العُمال. وعليهِ أصبح المبدأ الأساس الذي سارت عليه الحكومة في تحديد الأجور هو إرتفاع مستوى إنتاجية العامل[٣٩].

ووفق تلك المُعطيات طُرح قانون جديد للتخطيط الإقتصادي ضمن تعديلات عام ١٩٧١ القاضية بأن الخطط الحكومية تستند بشكل مُباشر عَلىٰ خُلاصة خُطط المُنشآت المُنفردة ، وتلتزم بإعدادِ خُططٍ طويلةِ الأمد بما يُحقق أهداف الإستثمار، الأسعار، الأجور والإنتاج. وتتعرض المُنشآت المُخالفة لتلك القرارات إلىٰ غرامات مالية. وفي ضوء التشريع الجديد فإذا ما أرادت المُنشأت تغيير خُططها فأن الحكومة لابُد أن تكون عَلىٰ دراية بالمُجريات ، خلافاً للتخطيط الإلزامي المفروض من قِبل السُلطات العُليا ، كما في النظم الإقتصادية الإشتراكية الموجهة[٤٠]. وعَلىٰ ما يبدو أن الحكومة اليوغسلاقية

إستفادت من سلبياتها السابقة ، لذلك أعَّدت خُططاً بديلة للنهوض بإقتصادها المُتعثر.

وعَلىٰ نحو عام أدت تطورات عام ١٩٧١ إلىٰ إجراء بعض التعديلات في النظام الإقتصادي اليوغسلاقي ، ويعزّى ذلك إلىٰ مُحاولة هيمنة الدولة بشكل أكبر عَلىٰ صنع القرار الإقتصادي. وعليه إستجابت الكثير من التعديلات إلىٰ التضخُم السريع ، وظاهرة البطالة الكثيرة، ومشاكل توزيع الموارد ، التي لم تقع في يوغسلاڤيا فحسب ، بل في أغلب الدولة الرأسمالية ، فكان رد الفعل المثالي في تلك الدول فرضها لقرارات مُماثلة ليوغسلاڤيا. مع ذلك ظَلَّ نظام الإدارة الذاتية ثابتاً في يوغسلاڤيا ، كما حافظت عَلىٰ القرارات الإقتصادية التي مالت لصالح المُنشأت ، وهكذا ظَلَّت أُسس النظام الإقتصادي اليوغسلاڤي سليمة[٤١].

مثلت يوغسلاڤيا حالةً فريدةً لدراسة إشتراكية السوق ، وقياساً إلىٰ النمو الإقتصادي كان الأداء اليوغسلاڤي جيداً منذُ العمل بنظام الإدارة الذاتية. وبرغم أن الحكومة خططت للأعوام (١٩٦٥-١٩٧١) لإيصال نمو الناتج القومي الإجمالي ، الذي يُمثل حجم الناتج المُتدفق من السلع والخدمات إلىٰ ٧,٥ ٪ ، إلا أن الإحصائيات الرسمية أشارت إلىٰ أن مُعدل ذلك النمو بلغ ٤,٥ ٪ بفعل المُشكلات التي واجهتها يوغسلاڤيا بسبب سوق العمل ، والمُعدلات العالية للبطالة والتضخم ، ولاسيما بعد عام ١٩٧١. مع ذلك تُعَدُّ التجربة اليوغسلافية

واحدةً من التجارب التي حققت أعَلىٰ مُعدل للنمو العالمي بعد الحرب العالمية الثانية [٤٢].

ثالثاً: المصادر الرئيسة للإقتصاد اليوغسلافي

أ: الزراعة:

أسهمت الظروف الطبيعية لبعض الأقاليم اليوغسلافية في تطور القطاع الزراعي ، وتُعَدُّ السهول وسفوح الجبال الشمالية أكثر الأراضي خصوبة نتيجة لإعتدال المناخ ، وتوافر المياه لري الأراضي المُستصلحة[٤٣]. أما أهم المحاصيل الزراعية اليوغسلافية ، فهي الذرة التي تُزرع بكميات كبيرة في السهول الشمالية ، فبموجب العمل بقانون الإصلاح الإقتصادي إرتفع مُعدل أنتاجها السنوي من (٥,٩٠٠٠,٠٠٠ طن) عام ١٩٦٥ إلىٰ (٧,٤٠٠٠,٠٠٠ طن) عام ١٩٧١، وبذلك إحتلت يوغسلافيا المرتبة السابعة عالمياً بإنتاجها وتصديرها. في حين إرتفع إنتاجها من القمح من خمسة ملايين طن إلىٰ سبعة ملايين طن في المُدة نفسها ، وبذلك إحتلت المرتبة الثالثةَ عشرة من حيث الإنتاج عالمياً[٤٤].

وفي السياق نفسه تُعَدُّ يوغسلافيا من المُنتجين الرئيسيين للتبوغ ذات الجودة العالية والأوراق الصغيرة ، والأصناف الشرقية المُفضلة في الأسواق الأجنبية. ويُعزى ذلك إلىٰ مناخها المُلائم والطريقة الإقتصادية المُعتمدة في مصانعها الخاصة بتنميته وإختيار أفضل الأنواع [٤٥].

وللأعوام (١٩٦٥-١٩٧١) بلغ تصدير يوغسلافيا من التبوغ نحو أربعين ألف طن ، لتحتل المرتبة العاشرة عالمياً. ومع أن صادرات يوغسلافيا من التبوغ إستندت عَلىٰ عُنصر المُنافسة في السوق ، إلا أنها شهدت حينذاك نوعاً من الخلل والتباين ، بسبب خفض تركيا واليونان وبلغاريا لإنتاجها من التبوغ الشرقية الجيدة ، وتركيزها عَلىٰ التبوغ ذات الأوراق الكبيرة والنوعية الرخيصة، التي لاقت سوقاً رائجة مُقارنة مع غيرها ، وفعلت مثلها عدداً من دول الشرق الأوسط وجنوب أوربا(٤٦).

وعلى الرغم من ذلك نجحت يوغسلافيا في تسويق تبوغها بسبب نوعيتها الجيدة ، إذ صدرت إلىٰ ثلاثين دولة ، ولاسيما (الولايات المُتحدة الأميركية ، فرنسا ، بولندا ، مصر ، تشيكسلوڤاكيا ، ألمانيا الديمقراطية ، ألمانيا الغربية وإيطاليا). وفي غضون الأعوام نفسها إستوردت فرنسا نحو(٣٠٠٠ طن) سنوياً من التبوغ اليوغسلافية ، وإستوردت الولايات المُتحدة الأميركية نحو (٤٠٠٠ طن) سنوياً. وفي عام ١٩٧١ أصبحت الولايات المُتحدة الأميركية عَلىٰ رأس المُستوردين ، إذ بلغت إستيراداتها نحو(٦٥٠٠ طن)، ماشجع الخُبراء اليوغسلاف عَلىٰ تحسين إنتاجهم كماً ونوعاً لإرضاء المُستوردين التقليديين(٤٧). من جانب آخر توافرت في سواحل بحر الأدرياتيك على حدود يوغسلافيا الغربية ، أشجار الزيتون والتين واللوز وغيرها من المحصولات شُبه الإستوائية ، في حين كثُرت الخنازير والماشية والخيول والدواجن في المُقاطعات

الشمالية ، وجمعت تلك المناطق بَيْنَ الزراعة وتربية الحيوانات ، ولاسيما الأغنام في المراعي الجبلية في مقدونيا(٤٨).

ب:الصناعة:

إستندت الصناعة اليوغسلافية أساساً عَلىٰ الموارد الطبيعية المحلية المتنوعة ، وعليه إحتل إستخراج وتحويل الخامات المعدنية وإستثمار الموارد المائية مكاناً مُهماً فيها. ويعتمد توليد الطاقة الكهربائية في يوغسلافيا أساساً عَلىٰ الفحم المُستخرج من المناجم الضخمة ، فضلاً عن المصادر المائية من الأنهار الجبلية ، إذ أُنشأت محطة كهربائية كبيرة بالإشتراك مع رومانيا عَلىٰ نهر الدانوب عام ١٩٦٨. وبغض النظر عن إستخراجه المُتزايد تعتمد إحتياجات يوغوسلافيا من النفط الخام على الإستيراد ، إذ أرتفع إستهلاك يوغسلافيا للنفط من(١٩,٨مليون طن) عام ١٩٦٥ إلىٰ (٢٤,٧ مليون طن) عام ١٩٧٠ ، بمعدلِ نموٍ سنويٍ بلغ نحو ٤,٥٪(٤٩).

وتُعَدُّ جبال يوغسلافيا مصدر الخامات المعدنية ، مُحتلةً المراتب الأولى في أوربا من حيث إحتياطات وإستخراج الـ(بوكسيت Bauxite) المادة الرئيسة التي يُستخرج منها الألومنيوم، الذي إرتفع إنتاجه من (١,٥٧٤,٠٠٠ طن) عام ١٩٦٥ إلىٰ (٢,٠٩٨,٠٠٠ طن) عام ١٩٧٠. وبذلك إحتلت يوغسلافيا المرتبة الرابعة عالمياً من حيث إنتاجه بعد(فرنسا ، المجر واليونان)، وإستطاعت من تصدير كميات كبيرة منهُ قبل الحرب العالمية الثانية

، وإستأنفت ذلك عام ١٩٦٥. وخامات(الكروم Chromium) وهو أحد العناصر الكيميائية المعدنية المُهمة الداخلة في صناعات ومجالات عدة ، والـ (نحاس Copper) الذي يدخل في تركيب العديد من السبائك وصناعة أسلاك الكهرباء ، والـ(رصاص Lead) المُستعمل في صناعات عدة ، والـ(زئبق Mercury) الذي يدخل في العديد من المجالات الصناعية والكيمياوية ، فضلاً عن بعض المعادن النادرة. وتقع أغلب مشروعاتها إما بالقرب من المناجم الضخمة أو من المحطات الكهربائية ، وتُعَدُّ البوسنة والهرسك من أهم مناطق صناعة الحديد والصُلب التي شُيد فيها عام ١٩٧١ أضخم مُجمع للتعدين(٥٠).

وفي السياق نفسه عُرفت يوغسلافيا بصناعتها الآت إنتاج المُعدات الزراعية ووسائط النقل في زغرب وبلغراد وغيرها من المُدن الشمالية ، وتصديرها للمُعدات والسفن الحربية. ومع أن الصناعات الكيماوية لم تغطِ إحتياجات يوغسلافيا المحلية ، إلا إنها أخذت منذ عام ١٩٦٦ بالنمو بمُعدلات سريعة ، ولاسيما الصناعات البتروكيماوية التي تعتمد على الغاز والنفط المحليين إلى جانب المُستورد ، كما حظيت صناعة الأخشاب بنمو ملحوظ ، فقد أُنشأت أكبر مجموعة لتصنيعها في سلوفينيا(٥١). وتُعَدُّ السكك الحديد من أهم وسائل النقل في يوغسلافيا، إذ تقع أهم خطوطها في الشمال ، في حين تقل جداً في المناطق الجبلية ، لذلك أدى النقل البري بالسيارات دوراً رائداً هناك، ويمُر عبر الموانئ الضخمة في يوغسلافيا القسم الأكبر من تجارتها

الخارجية، فضلاً عن تجارة بعض دول وسط أوربا التي ليست لها منافذ بحرية(٥٢).

أثرت الفوارق الإقتصادية والجغرافية عَلىٰ التوزيع الدّيموغرافي في يوغسلافيا ، ولعل من أهم خصائص جغرافية يوغسلافيا الإقتصادية ، عدم تجانسها في الداخل ، ولاسيما تباين قسميها الشمالي والجنوبي ، إذ شمل الأول الذي استقطب مُعظم سُكان البلاد ، حوض نهر ساف والدانوب وحوض المجرى السُفلي لنهر موارفه ، والأقاليم السهلية الواقعة شمال تلك الأنهار إلى جانب سلوڤينيا ، وأضحى المجمع الرئيسي لمختلف المواد الغذائية للقسم الشمالي من صربيا وكرواتيا ، فضلاً عن المُنتجات الصناعية للآلات الخفيفة. كما وسهل توافر طرق المواصلات ، والعلاقات التجارية الراسخة منذُ القدم للمُقاطعات الشمالية من الحصول عَلىٰ الخامات والوقود من بقية مناطق يوغسلافيا وخارجها. وتُعَدُّ بلغراد الواقعة عَلىٰ تقاطع الطرق الرئيسة من أكبر مُدن يوغسلافيا ، إذ تمتلك الصناعات الكبيرة وتقوم بالوظائف الإدارية والثقافية المُتعددة الجوانب، أما زغرب مركز كرواتيا ، فهي من الروافد الصناعية الضخمة أيضاً ، فضلًا عن كونها مدينةً سياحيةً (٥٣).

ولأن الظروف الطبيعية في القسم الجنوبي غير مواتية للزراعة في مُعظم المناطق الجبلية التي تتصف بتربتها الكلسية وشحة طرقها وقلة كثافتها السكانية ، فأنهُ يأتي من حيث الأهمية بعد القسم الشمالي. ومع ذلك توجد فيهِ بعض الصناعات الإستخراجية إلى جانب صناعة توليد الطاقة والتعدين

والصناعة الكيماوية والأخشاب ، ولاسيما في مدينتي سكوبيه مركز مقدونيا، وسراييفو مركز البوسنة والهرسك [٥٤].

ت: التجارة:

تُعرف السياسة التجارية عَلىٰ أنها مجموعة من القوانين والإجراءات الحكومية المُنظمة لواردات الدولة وصادراتها الخارجية إعتماداً على الضرائب وأنظمة التفتيش والتعريفات الكُمركية وغيرها ، بغية تحقيق أهداف مُعينة (مالية، إجتماعية ، إقتصادية ، إستراتيجية) على وفق برنامج زمني مُحدد ، وبذلك تُعَدّ من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها التطور الإقتصادي لأية دولة. وتقسم إلىٰ نوعين (سياسة الحرية التجارية) التي تطلق عَلىٰ الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية ، و(سياسة الحماية التجارية) التي توظف فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير في حجم المُبادلات التجارية الدولية[٥٥]. في ضوء ذلك ، وبالمقارنةِ مع الدول الإشتراكية كالإتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية ، يُعَدّ الإقتصاد اليوغسلاقي إقتصاداً مفتوحاً نسبياً في التجارة الخارجية ، ولاسيما بعد العمل بنظام الإدارة الذاتية ، إذ تحولت قرارات الإستيراد والتصدير إلىٰ المنشآت نفسها ، أي أنها زاوجت بَيْنَ الرأسمالية والإشتراكية. كما أسهم دخول يوغسلاقيا عام ١٩٥٩ عضواً في " الإتفاقية العامة للتعريفات الكُمركية والتجارة (الغات) General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)" [٥٦] في تَكْيِيف إقتصادها مع سياسات الدول الغربية فيما يتعلق بتجارتها الخارجية[٥٧].

وعلى الرغم من عضوية يوغسلافيا في تلك المنظمة وإنفتاحها عَلىٰ الأسواق العالمية ، إلا أن ضوابطها عَلىٰ الصفقات التجارية تُعَدّ أكثر صرامة مُقارنةً مع دول أوربا الغربية ، إذ إعتمدت سياسة الحماية التجارية. وعَزت الحكومة اليوغسلافية سبب تلك الحماية إلىٰ رغبتها في دعمِ وتوسيع الصناعات الوطنية وحمايتها بما يُسهم في مُكافحة البطالة ، ولاسيما أن الصناعة المحلية تُمكن الدولة من الحصول عَلىٰ السلعة محلياً بدلاً من إنفاق الأموال عند إستيرادها ، وتساعد عَلىٰ بقاء الأموال داخل البلد ، وتُسهل للدولة إنتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في أوقات الحروب وإنقطاع وسائل التبادل التجاري. وفي الوقت نفسه طالبت الحكومة بضرورة فرض التعرفة الكمركية لتعويض المُنتج المحلي ، والفرق بَيْنَ تكاليف الإنتاج في الداخل والخارج [٥٨].

وفي السياق نفسه رأت الحكومة اليوغسلافية انهُ ليس من مصلحتها إعتماد سياسة حُرية التجارة في عالم تبنت فيه مُعظم الدول مبدأ الحماية ، ولاسيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعدما قيدت مُعظم دول العالم تجارتها الخارجية بوسائل مُتعددة. فضلاً عن ذلكِ أكدت الحكومة اليوغسلافية عَلىٰ أن من أهم أولوياتها حماية الصناعات الناشئة ، ولاسيما أن التكاليف الصناعية في مراحلها الأولى تكون مُرتفعة ما يتطلب حمايتها من الصناعات المُستوردة لخفض التكاليف لاحقاً. لذلك سعت الحكومة إلىٰ السيطرة عَلىٰ تدفق الإستيرادات وتنظيمها وفق ضوابط فرضتها عَلىٰ التبادل الخارجي ، ما وضع بعض السلع ضمن أنماط التجارة الحُرة ، أي بإستطاعة المُنشأت المُستوردة

شراء العُملة الأجنبية وإستيراد السلع بعيداً عن ضوابط الحكومة ، بَيْنَما أخضعت سلع أُخرى ضمن سياسة الحماية التجارية[٥٩].

ومن جهتها فرضت الحكومة اليوغسلاقية الضوابط المُحددة للإستيراد لسببَيْنَ: الأول يكمُن في أن الطلب اليوغسلاقي كبيرٌ عَلىٰ الإستيرادات ، بَيْنَما أدت مُشكلة التضخُم إلىٰ تقليل دور الصادرات رغم الإنخفاض المُستمر في قيمة العُملة اليوغسلاقية ، ما إضطر الحكومة المركزية إلى تشريع بعض الإجراءات لتحديد تدفق الإستيراد. وإنحسر العامل الثاني في التأكيد عَلىٰ أهمية ضبط وتحديد المواد الداخلة للبلد لإسهامها في تطوير النمو الإقتصادي. وعَلىٰ هذا الأساس أُدرج إستيراد المُعدات الغربية التي ترفع معدل النمو في صنف التجارة الحُرة ، بَيْنَما وضعت البضائع الأُخرى كالسلع الكمالية والإستهلاكية في الأصناف التجارية المحدوة. ومع ذلك كانت هناك رغبة عام ١٩٦٥ في أبعاد التجارة الخارجية قَدّرَ الإمكان عن السيطرة المركزية ، للسماح للمنشآت بإتخاذ قراراتها الخاصة بالإستيراد والتصدير[٦٠].

أما بصدَد العلاقات الإقتصادية الخارجية ، فإن ثلث المُبادلات الخارجية ليوغوسلاقيا كانت مع الدول الإشتراكية ، في حين أن الجزء الأغلب منها جرى مع إيطاليا وألمانيا الغربية والولايات المُتحدة الأميركية وبريطانيا. وفي هذا السياق بلغ حجم التبادُل التجاري مع الدول الغربية عام ١٩٦٨ نحو مليار ونصف المليار دولار ، وقد شكلت فيهِ الإستيرادات اليوغسلاقية نحو ٥٥٪ والصادرات ٤٥٪. وإعتمدت صادراتها عَلىٰ المعادن غير الحديدية من

الآلات والمُعدات والمنسوجات والسلع الغذائية والأثاث ، بَيْنَما شملت واردات يوغوسلافيا الأساسية الخامات الصناعية والآلات والأسمدة. من جانب آخر حصلت يوغوسلافيا عَلىٰ دخول كبيرة من التدفق المُتزايد للسياح الأجانب الذين بلغ عددهم نحو خمسة ملايين شخص سنوياً ، على وفق إحصاءات عام ١٩٧١[٦١].

أقامت يوغوسلافيا علاقات تجارية مع نحو سبعين دولة نامية في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية ، وذلك بموجب إتفاقيات إقتصادية خاصة أُبرمت معها ، كما إن ثلث المُنشأت اليوغسلافية العاملة في التجارة الخارجية توزعت في القارة الأفريقية. ويعود تأريخ إتصال يوغسلافيا مع الكثير من بلدان أفريقيا بعد حصولها عَلىٰ الإستقلال ، إذ أخذت آفاق التعاون الإقتصادي مع الدول الأفريقية منذُاك بالإطراد كَمّاً وَ نَوْعاً [٦٢].

جهزت المؤسسات الصناعية اليوغسلافية بمُساعدة القروض الحكومية التي بلغت عام ١٩٧١ مائة وخمسين مليون دولار ، نحو ثلاثين منشأة إقتصادية كبيرةً وصغيرةً في السودان وأثيوبيا وغانا ومالي وغينيا وليبريا وتوغو والجزائر ومصر، ولاسيما في الصناعات التحويلية والمحطات الكهرومائية والموانئ البحرية وغيرها. كما باشرت مؤسسات البناء اليوغسلافية بتنفيذ أعمالاً إستثمارية كبيرة في ليبيا وزامبيا وتنزانيا ، ونَفَّذَ أكثرُ من مائة خبير يوغسلافي وبمُختلف الإختصاصات ، أعمالاً إستثمارية مثل بناء المحطة الكهرومائية في زامبيا عام ١٩٧١ التي بلغت قدرتها نحو خمسمائة ميغاوات. وفي الكونغو

شُيّدت محطّتان لتوليد الطاقة الكهربائية ، وفي تنزانيا فتحت ثلاث طرق حديثة للسيارات ، وفي ليبيا عُبدّت مسافات طويلة من طرق السيارات الحديثة ، إلى جانب بناء عدد من المراكز الإدارية والجامعية. من جانبها أعلنت الحكومة اليوغسلافية عام ١٩٧١ عن منح قروض للبلدان النامية ، بلغت نحو سبعمائة وثلاثين مليون دولار لإنشاء نحو مائة وعشرين منشأة صناعية ، ومع ذلك لم يتجاوز التبادُل التجاري بَيْنَ يوغسلافيا والبلدان الآسيوية والأفريقية آنذاك سوى ١٠٪ من مُجمل تجارتها الخارجية[٦٣].

الخاتمة:

أجرت الحكومة اليوغسلافية بموجب سياستها الإقتصادية ونظام الإدارة الذاتية لعام ١٩٦٥، إصلاحات وتجارب عدة عززت في أغلبها مبدأ اللامركزية، وسهّلت الضوابط الموضوعة عَلىٰ توزيع دخل المنشأت ، وخفضت الضرائب المفروضة عليها ومنحتها سُلطة أكبر في تحديد أجور عمالها ، كما إرتفعت نسبة الأسعار التي حددها السوق بشكل نسبي. على أن دور العامل قد أفِلَ في ظِلّ بروز القوى الخارجية المُتمثلة بالحكومة المركزية وحزب رابطة الشيوعيين اليوغسلاف ومُشكلات التضخم ، ما أدى إلى ظهور مُحاولات عدة للإصلاح وتغيير النظام نفسه.

يبدو إن الإصلاحات تركزت عَلىٰ قضايا خَصَّتْ دور السوق والقوى العاملة خارج المنشآت ، ما أدى إلى دمج السوق مع القوى العاملة. وعليه

يُمكن القول إن درجة الإعتماد عَلىٰ صنع القرار اللامركزي عن طريق السوق والمنشأت ، هو إجراء غير متوازن مع مُجتمع سادَ فيهِ الإقتصاد الموجَّه بشكل صارم طبقاً إلىٰ النموذج الستاليني. مع ذلك يُعَدُّ النظام الإقتصادي اليوغسلاقي تركيباً خليطاً لإشتراكية السوق ، برغم إن مُعظم القرارات الإقتصادية الصغيرة أتُخذت من قِبل المنشآت نفسها عَلىٰ أساس تقييمها لها ، وبالمُقابل ترددت الدولة في إعادة الإستثمار والإدخار في السوق ، بكونها هي التي حددت إتجاه النمو الإقتصادي.

من جانب آخر يظهر أن موارد يوغسلاقيا الإقتصادية أسهمت إلىٰ حدٍ ما في الإكتفاء الذاتي ، ولاسيما في قطاعي الزارعة والصناعة ، أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فإنها تشابَهتْ إلىٰ حدٍ كبير مع النمط المُعتمد في مُعظم البلدان النامية. وبالرغم من إن القرارات الخاصة بما يجب إستيرادهُ أو تصديرهُ من سلع وخدمات ، بدأت بالمنشآت عَلىٰ أساس لا مركزي ، أدت الحكومة دوراً مُهماً بموجب ضوابط التبادل الخارجي في تحديد نوعية تلك السلع وكمياتها.

المصادر والهوامش:

(١) عبد الحميد ياسين الغريري ، يوغسلاقيا الأرض والسكان ،(كردستان العراق ، الأمانة العامة لمنطقة كردستان الحكم الذاتي ، ١٩٨٨)، ص١٥.

(٢) وزعت المجموعات العرقية في يوغسلاقيا عَلىٰ وفق النسب التالية: الصربيون ٣٦ ٪ ، الكرواتيون٢٠ ٪ ، البوسنيون ٩ ٪ ، السلوفينيون ٨ ٪ ، الألبانيون ٨ ٪ والمقدونيون٦ ٪ والباقي من بعض الأقليات الأخرى.

Dejan Jovic, Yugoslavia: A State that Withered Away, (West Lafayette, PurdueUniversity Press, 2009), p.8.

(٣) طالب حسين حافظ ، إستقلال كوسوفا ونهاية الصراع في يوغسلافيا، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ٩٨ ،٢٠١١، ص ٨٥-٨٩.

(٤) تسمية أطلقها موسوليني لأول مرة في خطاب ألقاهُ في (ميلان Milan - شمال إيطاليا) بتأريخ الأول من تشرين الثاني ١٩٣٦ تعبيراً عن التعاون بين ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية ، الذي تم الإتفاق عليه منذُ(٢٤-٢٥ تشرين الأول) من العام نفسه ، وأستمر حتى السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية ، وعرف بمحور (روما - برلين) ، وقد تضمن إعتراف إيطاليا بالنفوذ الألماني في الدانوب نظير إعتراف ألمانيا بالنفوذ الإيطالي في البحر المتوسط.

Wilfried Fest, Dictionary of German History 1806 -1945, 2nd.ed, (New York, St. Martin's Press, 1980), p.134;

وليد عبود محمد شبيب الدليمي ، السياسة الألمانية تجاه المشرق العربي(١٩٣٣ - ١٩٤٥)، إطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية آبن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩، ص ١٠٣.

(٥) ولد في كرواتيا عام ١٨٩٢، وإنضم إلى صفوف البلاشفة وشارك في ثورتهم وإلتحق بصفوف الجيش الأحمر. وعند عودته إلى كرواتيا إنضم إلى الحزب الشيوعي اليوغسلافي ، حتى أصبح زعيمه عام ١٩٣٩. تقلد مناصب عدة أهمها: رئيس وزراء يوغسلافيا (١٩٤٤- ١٩٦٣) وأمين إتحاد الدفاع الوطني (١٩٤٥-١٩٥٣)، والأمين العام لحركة عدم الإنحياز(١٩٦٣-١٩٦٤). وبفضل سياستهِ الإقتصادية الناجحة إزدهرت يوغسلافيا في عهد الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. توفي في سلوفينيا عام١٩٨٠.

The New Encyclopaedia Britannica, Vol., 11, 15th.ed.,(Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc., 1988), pp.804-805

مُختارات من خطاب الرئيس تيتو، ترجمة إيليا جلتيفتش وآخرون،(بغداد ، وزارة الأعلام ، د. ت) ص١٢-٦٠.

(٦) حقي عبد الكريم ، تأريخ الحرب العالمية الثانية، جـ٢،(بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٧٥)، ص ١٠٤؛ مُذكرات فرانز فون بابن ، ترجمة فاروق الحريري ، جـ٢،(بغداد ، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، ١٩٨٥)، ص ٦٧٤-٦٧٥.

(7)Joseph Rothschild Nancy M. Wingfield, Return to diversity: a political history of East Central Europe since World War II.3rd.ed., (New York, Oxford University Press, 2000),p. 128

(٨) هو جوزيف فيساريونوفيتش ستالين ، ولد في جورجيا عام ١٨٧٨، إنخرط في النشاط السياسي منذُ عام ١٨٩٨ وعُرف بميوله للأفكار الثورية التي كتب مؤلفات عدة فيها ، وأتيحَ لهُ اللقاء بقائدِ الحزب البلشفي ومؤسس الإتحاد السوفيتي(فلاديمير لينين Vladimir Lenin ١٨٧٠- ١٩٢٤)، ليُصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ومن ثم سكرتيرهُ العام عام ١٩٢٣. إحتكر جميع السلطات وفرض إرادته عَلىٰ الحزب بعد وفاة لينين عام ١٩٢٤ وابعد مناوئيهِ ، ولاسيما زعيم الحركة الشيوعية العالمية (ليون تروتسكي Leon Trotsky ١٨٧٩- ١٩٤٠)، وتمكن من نقل الإتحاد السوفيتي من طور الزراعة والتخلف الإقتصادي إلى التصنيع والتقدم العلمي ، وظَلَّ يُمارس سُلطاته كافة حتى وفاتهِ في موسكو في الخامس من آذار ١٩٥٣.

Encyclopedia of Russian History, James R. Millar and others (edrs.), vol. 4 (New York, Macmillan Reference,2004),pp.1455-1459; The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 11, p.205

(9)Raymond Pearson, The Rise and the Fall of the Soviet Empire, 2nd.ed., (New York, Palgrave, 2002), p.39

(١٠) هي عبارة إستعملها أول مرة رئيس الحكومة البريطانية (ونستون تشرشل Winston Churchill ١٩٤٠-١٩٤٥) في الخامس من آذار ١٩٤٦، في إشارة إلى سياسة العزلة العسكرية والإيديولوجية التي إنتهجها الإتحاد السوفيتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، إذ أقام حواجز تجارية وإعتمد رقابة صارمة عزلت دول أوروبا الشرقية السائرة في فلكه عن بقية دول العالم.

Encyclopedia of Russian History, Vol. 2, pp.677-678; The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 6, p.388.

للتفاصيل عن سياسة الستار الحديدي. يُنظر:

رتشارد كتثام ، هذه هي الشيوعية ، ترجمة عزت فهيم ،(القاهرة ، دار الكتاب المصري ، د. ت)، ص١٠١-١١٥.

(١١) مُختصر لإسم مكتب الإعلام الشيوعي ، أسس بتوجيه من القيادة السوفييتية في الخامس من تشرين الأول ١٩٤٧ في العاصمة بلغراد ، وبعد إقصاء يوغوسلافيا من المجموعة نقل المكتب إلى العاصمة الرومانية بوخارست. وشرع بالتجسس وبث الدعاية المناوئة للولايات المُتحدة الأميركية وحلفائها ، وتنسيق العمل بين الأحزاب الشيوعية في مُختلف البلدان ، وصدرت عنهُ صحيفة رسمية بعنوان " من أجل سلام دائم ، من أجل ديمقراطية الشعوب ". وفي اثر التقارُب السوفييتي اليوغوسلافي ، حُل المكتب في السابع عشر من نيسان ١٩٥٦.

Encyclopedia of Russian History, Vol. 1, pp.301-302; The New Encyclopaedia Britannica Vol., III, p.35.

(12)Christoffer M. Andersen, Central Europe and Stalin. The Tito-Stalin Split and its Consequences, Final Paper, spring 2004, p.3.

(13)George Brown Tindall and David Emory Shi, America: A Narrative History, Vol. 11-12, 5th.ed., (New York, W. Norton, Inc., 1999),p.1394.

(14) The New Encyclopaedia Britannica, Vol., 17, p. 1104.

(١٥) تعريف بعض المُصطلحات،(بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٨)، ص٢٧٥-٢٧٦؛ دليل المُصطلحات الإقتصادية والتخطيطية،(بغداد ، المعهد القومي للتخطيط ، ١٩٨٨)، ص٢١.

(16)Deborah Milenkovitch, "The Case of Yugoslavia," American Economic Review, 15 Papers and Proceedings, No. 67, (February 1977),pp. 55-60.

(١٧) حسن النجفي ، معجم المُصطلحات التجارية والمصرفية ،(بغداد ، وزارة الاعلام ، ١٩٧٦)، ص٢٣١؛ دليل المُصطلحات الإقتصادية والتخطيطية ، ص١٣.

(١٨) عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الإقتصاد (دراسة في مبادئ الإقتصاد الرأسمالي والإشتراكي)، جـ٢،(بغداد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٤)، ٤٤٣؛ مُختارات من خطب الرئيس تيتو ، ص١٨٠.

(19)(Branko Horvat, Yugoslav Economic Policy in the Post-War Period: Problems, Ideas, Institutional Developments. "American Economic Review 61, No. 3, (June 1971),pp.70-73.

(20)Milenkovitch., Op.Cit.,pp.56-57.

(21)Laura D' Andrea Tyson, "The Yugoslav economy in the 1970s: A survey of recent Developments and Future Prospects, "in US, Congress , Joint Economic committee, East European Economies Post Helsinki(Washington, D.C.:US.
Government Printing Office, 1977), pp. 941-942, 998

(22)Jpel B. Dirlam and James L. Plummer, An introduction to the Yugoslav Economy (Columbus, Ohio: Merrill, 1973), p.57

(23)Milenkovitch., Op.Cit., p. 58.

(24)Horvat., Op. Cit., p.81.

(25)Dirlam and Plummer., Op. Cit, p. 50.

(26)Tyson., Op. Cit., p.953.

(27)Howard Wachtel, Workers' Management and Workers' Wages in Yugoslavia,(Ithaca, N.Y : Cornell University Press, 1973),pp.122-144.

(28)Milenkovitch., Op.Cit., pp.57- 58

(29)Wachtel., Op.Cit., pp.138-139

(٣٠) هو أسلوب في التنمية الإقتصادية ، يهدف إلى تنظيم الإقتصاد الوطني وتطوير الحياة الإجتماعية وتحقيق أهداف مُتعددة يأتي في مُقدمتها زيادة الدخلين القومي والفردي ، وإحداث تغيير في البُنيان الإقتصادي والإجتماعي للدولة. ويُقسم التخطيط عَلىٰ وفق البُعد الزمني إلى ثلاثة أنواع : أولاً: خُطة بعيدة المدى تتراوح بين (١٥-٢٠) عام ، وتهدف إلى رسم الخطوط العريضة لتحديد مسارات التطور الإقتصادي والإجتماعي. ثانياً: خطة متوسطة المُدة تتراوح بين (٣-٧) أعوام وتحتوي عَلىٰ تفاصيل أكثر مُقارنةً

بالخطط طويلة المدى ، إذ تتصدى لدراسة هيكل القطاعات وإختيار المشروعات الإستثمارية وتُعرف بـ(التخطيط الاستثماري)، وتُعدّ بمثابة الأداة لتحقيق الخطة السابقة.

ثالثاً: خُطة قصيرة المدى أو ما تُعرف= = بالخطة السنوية ، وهي جزء من الخطة متوسطة المدى وتوفر المرونة الكافية للخُطة المتوسطة ، إذ يُمكن عن طريقها إجراء التعديلات المطلوبة لمواجهة الحالات الطارئة التي تتعرض لها الدولة.

E.A.G.Robinson, Problem in Economic Development,(New York, St Martin's
Press, 1965), pp.64-66; M.J.Ulmer, Economics: Theory and Practice, 2nd. ed.,(Boston, Houghton Mifflin Company., 1965), pp.198-202.

(31)Milenkovitch., Op. Cit., p.55.

(32) Dirlam and Plummer., Op. Cit., pp. 73-74

(33). Horvat., Op.Cit., p.111

(٣٤) مُصطلح إقتصادي يُطلق عَلىٰ مجموعة من المنشآت أو المُنتجين المُتحدين لصياغة سياسة مُشتركة تُسهم في تقسيم الأسواق أو تنظيم المُنافسة ، مع الإبقاء عَلىٰ إستقلال كل مشروع من الناحيتين القانونية والإقتصادية.

حسن النجفي ، القاموس الإقتصادي ،(بغداد ، مطبعة الإدارة المحلية ، ١٩٧٧)، ص٥٣؛

New Age Encyclopedia, Vol.2, 18th. ed., (Lexington, Lexicon Publications,Inc., 1980), pp127.

(35) Tyson., Op.Cit., p.979.

(36) Dirlam and Plummer., Op. Cit, p.92.

(٣٧) بسب التكاليف الباهضة لحرب ڤيتنام (١٩٥٥-١٩٧٥) أصدر الرئيس الأميركي(ريتشارد ميلهاوس نيكسون Richard Milhous Nixon ١٩٦٩-١٩٧٤)، في الخامس عشر من آب ١٩٧١، قراراً بالتخلي عن (إتفاقية بريتون وودز Breton Woods Agreement)، القائمة عَلىٰ(نظام الذهب والدولار Gold - Dollar System) الذي سبق أن حَدَدَ قواعد العلاقات التجارية والمالية ونظمها بين الولايات المُتحدة الأميركية وكندا وأوروبا الغربية وأستراليا واليابان. وعُرِف القرار داخل الأوساط الإقتصادية الدولية بصدمة نيكسون ، لما سببهُ من إضطرابات خطيرة في الأسواق

المالية العالمية وعدم إستقرار في أسعار العُملات الأجنبية ، ولاسيما بعد تخفيض سعر الدولار الذي كان يعامل أسوةً بالذهب في الإحتياطيات الدولية ، ورفع الضريبة الكمركية عَلىٰ الواردات إلى ١٠٪. وفي هذا الصَّدَد أُلزمت الولايات المُتحدة الأميركية بحُكم مركزها بالمحافظة عَلىٰ سعر يساوي عُملتها بالنسبة للذهب بمعدل(٣٥ دولار = أوقية ذهب).

وسام هادي عكار عظيم ، تطور سياسة اليابان الإقتصادية ١٩٥٢-١٩٧٣ " دراسة تأريخية "، إطروحة دكتوراه غير منشورة ، كُلية التربية ابن رُشد للعلوم الإنسانية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤، ص ٢٤٣-٢٤٤؛ The New Encyclopaedia Britannica, Vol.8., p.732.

(٣٨) المظفر، المصدر السابق ، ص ٣٩٤.

(39)World Bank, World Tables, 1976,(Baltimore: Johns Hopkins Press, 1976), pp. 244-245.

(40) Wachtel., Op. Cit., pp. 43- 46.

(41) Tyson., Op. Cit., p.957.

(42) Horvat., Op. Cit., p.163.

(43) Colin Clark and Margret Haswell , The Economic of Subsistence Agriculture, (London, Macmillan & Coltd, 1964),p. 121.

(٤٤) ارتيمييفا وآخرون ، الجغرافية الإقتصادية لبلدان العالم ،(موسكو، دار التقدم ، ١٩٧٩)، ص١٤٣-١٤٤.

(٤٥) يوغسلافيا تصدر التبوغ ، " مجلة التجارة "، جـ٣، بغداد ، السنة ٢٦ ، أيلول ١٩٦٣، ص ١٥٨-١٥٩.

(٤٦) أحمد حبيب رسول ، المواد الإقتصادية ، جـ٢،(بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨١)، ص٧١.

(47) Clark and Haswell., Op.Cit., p.127-130.

(٤٨) خطاب صكار العاني ، الجغرافية الإقتصادية، ط١،(بغداد ، مطبعة العاني ، ١٩٦٣)، ص٢٢٩.

(49)Tyson., Op. Cit., p.957.

(٥٠) محمد علي عبد الكريم الماشطة ، الطاقة - النفط وإتجاهات الطلب حتى عام ١٩٨٥،(بغداد ، دار الثورة للصحافة والنشر ، ١٩٧٧)، ص٢٨٩-٢٩٠.

(٥١) ارتيمييفا وآخرون، المصدر السابق ، ص١٤٤-١٤٥.

(52) Wachtel., Op.Cit., pp.138-139.

(53) Horvat., Op. Cit., p.81.

(٥٤) ارتيمييفا وآخرون ، المصدر السابق ، ص ١٤٥.

(٥٥) إسكندر مُصطفى النجار، مُقدمة للعلاقات الإقتصادية الدولية ،(الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣)، ص٥-٧.

(٥٦) أُسست في تشرين الأول ١٩٤٧، بعد أن وقّع عليها في جنيف مُمثلو ثلاثٍ وعشرين دولة ، وفُعل عملها في الأول من كانون الثاني ١٩٤٨، إذ سعت إلى خفض التعريفة الكمركية بين أعضائها ومناقشة أمور التجارة العالمية ، والإستثمار الكامل للمواد الإقتصادية العالمية والتوسع في الإنتاج وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.

محمد عُمر الحاجي ، حقيقة الجات" GATT "، ط١،(دمشق ، دار المكتبي ، ٢٠٠١)، ص٣١-٣٢؛ "جريدة الاقتصاد العراقي "، بغداد ، العدد ٣٠ ، ١٦ آذار ١٩٦٤، ص٤.

(٥٧) المظفر ، المصدر السابق ، ص ٣٩٤-٣٩٥.

(58)Horvat., Op. Cit., p.98.

(59)Tyson., Op. Cit., p.960.

(٦٠) المظفر ، المصدر السابق ، ص ٣٩٥.

(61)The New Encyclopaedia Britannica, Vol., 17, p. 1105.

(٦٢) يوغسلافيا ، التعاون الإقتصادي مع الأقطار النامية ،" مجلة التجارة " ، جـ٢-٣ ، بغداد ، السنة ٣٣ ، حزيران ١٩٧٠، ص٢٣١.

(63)Wachtel., Op. Cit., p.163.